



ف. ر (الفتاوى الخيرية مطلق البرية) ، تأليف خير الدين بن أحمد بن علي ،  
 الأيوبي ، الفاروقي ( ٩٩٣ - ٨١٠ هـ ) . كتبت في القرن  
 الثالث عشر . راله جرن تقديرا .

١٣ في مختلفة المسطرة ٢٤ × ١٦ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ ممتاز ، بها نقص في الأول ، الآخر  
 والأثناء ، طبع .

جمعها وليد محي الدين وأتمها إبراهيم بن سليمان الجيني  
 - ٨٠١ هـ .

الأزهرية ٢ : ٢١٥ ، دار الكتب المصرية ١ : ٤٤٨

١ - المذهب الحنفي ، المذاهب الإسلامية - الرملي ،

خير الدين بن أحمد - ٨١٠ هـ . بد تاريخ النسخ .





رجلها أم لا والله أعلم **س** في رجل تزوج صغيرة ولا نطق الجماع بمهر معلوم هل  
 لا يبيها المزوج المطالبة بمهرها وحسب به أم لا **ج** نعم للأب مطالبة الزوج بمهر  
 الصغيرة التي لا نطق وإن زوجت يوم ولدت وتجب الزوج على دفع المهر اليه لا يجب  
 ينقض العقد أو هو بدل البضع وقد ملكه فيطالب به وإذا كان كذلك فيجب فيه حتى يوفيه  
 أو يظهر عساره لفاضله هذا هو ما قيل فيه والله أعلم **س** فيما تقرر في تزويج  
 لا يكابر من أرساله مبلغا مسما **س** يسمى بالشروط يعرفه أهل الزوجة في حملها  
 وأجرة الماشطة وخرجها وغير ذلك ومبلغا آخر ليأخذ كفنها وفرشها وتبييض أو غيرها  
 الخامس وأرساله طعاما حريشا إلى بيت العروس ليلة العتابة إذا استتم ذلك بيت  
 أهل ملة قديما وحديثا حيث إذا اراد الزوج الأيرسل شيئا من ذلك يشترط في ذلك  
 وقت العقد قبل يكون هذا دخلا تحت قولهم المشروط بشرطاً فيكون لازماً شرعاً أم لا  
**ج** لا المقر في الكتب من قولهم المعروف كالمشروط يوجب الحاق ما ذكره بالمشروط  
 فيقول المأمر إلى ما ذكره بول مقتضاه إلى أن كان تزويجها على المبلغ الذي ستمناه من النقد  
 وعلى المبلغ المسمى بالشروط الذي يعرف في الحمام وأجرة الماشطة وغنم الحنا وغير ذلك  
 والمبلغ الذي يتخذ به فرشها وتبييض به أو غيرها وأرسال الطعام المهرتاً فإن كان  
 ذلك المبلغ الذي يرسل إلى بيت العروس ليلة العتابة معلوم القدر عن الدراهم كان لازماً لزوم المهر  
 للعلم به وعدم جهالة ذلك وإن كان مجهولاً لأرادة ما سيصرفه أجرة الحمام والماشطة وغنم  
 الحنا وغير ذلك في وقته أوجب فساد التسمية إذا لم يعلم كم أجرة الحمام وكذا في ذلك الوقت  
 فإذا قدمت وجب مهر المثل كما هو مقرر مشهور هذا إذا ذكر على بسبيل أن من المهر وإن ذكر على  
 بسبيل العدة فهو غير لازم بالكيفية إلا أن يبرع الزوج والذي يظهر أنه يذكر على بسبيل العدة  
 لأنه من مسمى المهر لأنه يوجب فساد التسمية ووجوب مهر المثل وفي الحائنة ما هو  
 كالصحيح في ذلك قال فيها رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم وتوب ولم ينف الثوب  
 لأن لها عشرة دراهم ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم إلا أن تكون منفقها  
 أكثر فيكون لها ذلك انتهى وقد جعل في المهر تسمية الثوب لقوا وقد ذاع فمهر صاحب البحر  
 ولعبه صاحب الهندية ولا والله لا قوة إلا بالله عليه على العدة بوضوح الكلام وينبغي الملام واللعلم

ما لا يتزوج صغيراً ولا نطق الجماع  
 بمهر معلوم هل الأيرسل المهر في الحائنة  
 بمهرها وحسب به أم لا

ما لا يتزوج صغيراً ولا نطق الجماع  
 بمهر معلوم هل الأيرسل المهر في الحائنة



مطلوب في قوله ان اقراره كاذب

في صغيرة منها نحو تسع سنين زفها والداها على زوجها قبل قبض جميع محال صدقتها  
 ولأن يريد استردادها اليه والمطالبة بالمحل وهي نفق البلوغ ونفهاه عن نفسه هل يقبل  
 قولها في البلوغ حيث احتمل ومنع الأب من المطالبة أم لا **جواب** نعم يقبل قولها في دعوى البلوغ  
 فيمنع الأب من المطالبة الزوج لا تزول ولا ينفك بالبلوغ والنهي عنها هذه وتعلم **مسألة** عن  
 وليها صغيرة زوجها الصغير قبل له عقد النكاح عليها ابوها بمهر معلوم واقرارها بنفسه من ابية  
 المتوفى هل يصح اقراره بنفسه أم لا وإذا قلتم يصح اقراره بذلك هل الذي ادعى الأب ان اقراره كان  
 كاذبا يصح دعواه بذلك أم لا يصح كين الحكم في ذلك **جواب** نعم يصح اقرار الأب بنفسه المهر  
 ونكاح هذه ولا يقبر قوله ان الاقرار كان كاذبا ولا يقع دعواه به عند الامام الاعظم ومحمد  
 لقناضه واستحسن النووي في تخلف المقر له فيجوز الزوج على قوله انما يعلم ان  
 اقراره كان كاذبا وعلى قوله القنوة كاهو مصرح به في غالب كتب المذهب والمعلم **مسألة**  
 في اقرار الأب يقبض مهر ابنته من الزوج **جواب** قال في الجرد اقرار الأب يقبض  
 الصداق عند انكاره عدم وعدم البينة غير مقبول وان كانت وقته بالغة ولا يقبل  
 وفي البرازير اقرار الأب يقبض الصداق ان بكر صدق وان ثيبا لا وقد مر حوا قاطبة  
 بأن الأب يملك قبض صداق البكر بالبا لفة ومن ملك الانثى ملك الاقرار والذي يحرر  
 في هذه المسئلة ان الأب اذا اقر يقبض مال الصغير يصح اجماعا وبصدق الثيب بالبا لفة  
 لا يصح اجماعا وبصدق البكر بالبا لفة فيه خلاف ولا أكثر على صحة ما لم يتقدم فيها ثماني  
 فاعتنم هذا الخبر والله اعلم **مسألة** في صغيرة زوجها ابوها وقبض مهرها والخبر ان انفق  
 عليها منه وصرح على باب الفاحي فهل يقبل في قوله في ذلك ولا ضمان عليه أم لا **جواب** نعم يقبل  
 قوله فيما لم يكن به الظاهر وقد صرحوا بأنه يصح على باب الفاحي ما هو ليرة لا ما هو شوية  
 وهذه اذا اعطيت بنفسه الفاحي اما اذا اخذه بيده ولم يمكنه منه لا ضمان عليه مطلقا سوا  
 اخذ باجرة مثله او ازيد وكل ذلك مصرح به في الكتب والمعلم **مسألة** في رجل عقد نكاحه  
 على صغيرة بمهر قدره ما يتاقرش وامره ابوها بدفع المائة لغرم له عليه دين فاوفاه الله  
 وماتت قبل الدخول هل للزوج الرجوع بنصف المهر الذي استحقته او ثاقلها على الأب  
 ان كان حيا وعلى تركته ان كان ميتا أم لا **جواب** للزوج ذلك في تركت الأب ان كان  
 ميتا وان كان حيا يطالب به لانه ضمن للمهر لها فصار دينها عليه فيورث ويقسم على

في اقرار الأب يقبض المهر

في قوله

نحو كانت لك ابنة ابوك او صار لك ابنة ابوك انك انك انك ابنة ابوك وبلغها الخبر  
 فسكت راضية بما فعل اخوتها هل يتخذ نكاحه عليها حتى لا ينقض عليها نكاح غيره  
 أم لا **جواب** ينقض حيث علمت بذلك وسكت هذه الاقضية لا ينقض بغيره  
 النكاح كما صرح به لاهل الفتاوى والزوج فلا ينقض نكاح غيره ولا هذه والله اعلم  
**مسألة** رجل قال لآخر مباركة بنتك فقال له جاتك فقال اخرها مايتا غرض هل ينقض  
 نكاحها أم لا **جواب** لا أنه لم يأت بلفظ النكاح ولا التزوج ولا بما يرض لتمامك العين  
 حالا والنكاح انما ينقض بذلك ولم يعلم **مسألة** في انعقاد النكاح بلفظ التزوج **جواب**  
 نعم ينقض من انعقدت كلمته على هذه الفظة كما هو المطلوب به لاهل الاستماتع كما  
 أفق به ابو السعود والهادي مفتي الديار الرومية وهذا مما يجب القطع به ونكاح هذه والله اعلم  
**مسألة** رجل ولد له بنته بنتا وعند صنف قال له مباركة فقال له جاتك فقال له رجلها  
 رجع هذه الفرس في مقابلتها وعات ولم يقع بينهما سوى ما ذكره لورثة الصنف الرجوع في  
 الفرس ونكاحها لعدم انعقاد النكاح بما ذكره **جواب** نعم لورثة الصنف الرجوع ونكاحها  
 لعدم انعقاد النكاح بما ذكره قال في الظاهر انه لو قالت المرأة وهت قبض فقال الرجل اخذت  
 قالوا الا يكون نكاحا انه في فافهم حجة المأخذ والله اعلم **مسألة** في رجل خطب لأخوه صغيرة من  
 ولها وجرى معها النكاح المذكور فعند انعقاد النكاح قال الزوج الخطيب زوجك فلان بكذا افعل قبلت  
 فهل يقع النكاح للخطيب او الخطيب ببله لعقد النية ولعقد ما لم يكن حال ولا قلتم يقع للخطيب  
 فهل اذا طلعت قبل الدخول من وجه الخطيب ببله تلويح ركنها لاعتد عليها وكنى الحكم **جواب**  
 يقع النكاح للخطيب ولا عبرة بالمعنى ما في البرازير خطب لانه وقال ابوها لا بأس بزوجت  
 بنتي بكذا فقال أبه أبا قبلت مع الأب وان جرى معه ما ان النكاح للاس في المختار ومثله  
 الوكيل انتهى واذا طلعت بها الزوج المذكور قبل الدخول وعقد الثاني عليها تلويح جاز ان لا يقع  
 هذه ولا أعلم **مسألة** في اذ اعتد لصل الذمة نكاحا فيما بينهم ثم رجعوا ذلك أليها فظن فساد ذلك  
 النكاح **جواب** يسقط لا إمام الجاهل **مسألة** في رجل خطب لثلاث نسوة فخطب لثلاث فخطب لثلاث  
 او في عدة كافر وهو يدينونه لا تنقض لهم عند الامام تركه الاولى وان رجع فم لم يطلها ثم رجعوا







وضع من أبنائها وأبنائها زوجها وسوا كان الأشهاد لها أو عليها على الصحيح لكن بشرط وحل  
 أقدم الشاهد على الشهادة عليها إعلان كتمديد العلانية وأما صحة النكاح من أصله فلا يشترط  
 فيها التعريف أصلاً فاقدم والله أعلم **مسألة** في النكاح من الحج بين المرأة وبين بنت بنت  
 اختها هل يجوز أم لا يجوز وإذا قلتم بعدم الجواز دخل الزوج على بنت بنت اخت زوجته لا دخول  
 بها قبلها وانت منه بنت ثم انت باني منه بنت باع ستة فاعلم بعض الفقهاء أن يوم جواز  
 ادخالها على خالته أمها فاقترع عنها فما الحكم في ذلك النكاح وما يترتب عليه من الوطء هل هو محرمة  
 الطهر فيجب الأبني وجوب الطهر المستحق **باب** أما الجواز فالتقارب بين الاعتناء بين والد  
 الظهور في عين الأبيانية من الجواز ولما الوطء هو وطئ بشبهة فذلك له حدان فاعلم فلا يجوز  
 الزنا وهو سحر كان جله لا يحكمه غير عالم بحقيقة ولما الولد فثبت منسبه منه ويحكم بنوته  
 ولما لم يرق إلى الجاه من المثل فلا كان مثل المستحق فبعد ذلك به ومن الآن لا قدر له في وطئ  
 العاتق فينقض به ما كان من المثل لا يورث فحقل بنكاح جديد فقلت علمت بالأسئلة من  
 النكاح ولقد علمت المالك في البيع الشراء والله أعلم **مسألة** في زوجة ابن الزوج هل يحل أم لا  
 تحل قالوا لا تحل من زوجة من بنتا لأنه ليس لأب له ولا تحرم بنته زوج الأم ولا أمه ولا بنته زوج  
 البنت ولا أم زوجة الأب ولا بنتها ولا أم زوجة الأب ولا بنتها ولا زوجة الأب ولا بنته  
 والله أعلم **باب** الأولياء والأقارب **مسألة** في حق مكافئة بكر زوجت فقيرها عن أبيها وهو  
 له أصل ينعقد النكاح ولو لم يورثها **باب** نعم ينعقد نكاحها ولا يتوقف على رضاها  
 والزوج والله أعلم **مسألة** في بكر باعته زوجها أوها من رجل بغير إذنها فرددت النكاح حين  
 باعها فهل له الرجوع بريد النكاح بريدتها أو قولها في الكفر بغيرها أو حال هذه **باب**  
 نعم يرد بريدتها أو قولها في الكفر بغيرها أو حال هذه والله أعلم **مسألة** في صفة زوجها أوها  
 بالولاية عليها لأب أمها الصغير وقبل عنه أبوه وقد أقر أبوها على كس شاطئاً من ابنة  
 بغير ابنه الصغير من المهر فاقب الأب الضمان فهل يبيع النكاح أم لا وهل النكاح وبيع النكاح  
 يرد عدم صحته مع الجرح من المهر والشهر فاعلم فاعلم فيه قبل المهر ففقه في طلاق النكاح  
 من أصله أو فرق بالأعسار يبيع قضائه ويرفع الخلاف ويخصه الحق **باب**

قال في الفتاوى الظهيرية رجل تزوج  
 ولينته ورجع النكاح فله الرجوع  
 أنها صغيرة ولدت له ابناً فله الرجوع  
 فالقول قولها أن كانت مراهقة  
 وإن أقام البينة فالبينة  
 ينعقها أيضاً

أن كان صدقاً من أبيها على وجه التعلق بالنكاح غير صحيح لأن النكاح لا يبيع تعلقه بالشروط  
 كما صرح به في كتابي وغيره وإن كان صدقاً على وجه التعلق به صحيح ومع صحته لو حكم حاكم  
 يرد عدم صحته مع الجرح من المهر والشهر فاعلم فاعلم فيه قبل المهر ففقه في طلاق النكاح  
 وأربع الخلاف كما صرح به غير واحد من علماء الإسلام **مسألة** في الأب إذا علم فيه سوء الاختيار  
 وعدم النظر في العواقب إذا زوج ابنته القابلة للتعلق بالخير والشر بغير كفول أم لا  
**باب** قال أبي فرسعة في شرح الحج لعرف من الأب سوء الاختيار لسفهه أو لطمعه لا يجوز  
 عنه اتفاقاً ومثله في الذكر والمهر وقال في الجرح في شرح قول الكفر ولو زوج طفله غير كفول  
 أو بغير فاحش ولا يجوز له كفول الأب في إطلاقه الأب ما جحد قوته الناحية وغيره  
 بأن يكون الأب معروفاً بسوء الاختيار حتى لو كان معروفاً بذلك مجاناً أو فسقاً المقعد باطل على  
 الصحيح قال في فتح القدير ومن زوج ابنته الصغيرة الوايلة للتعلق بالخير والشر ففقه في طلاق النكاح  
 أنه شرير أو فاسق فهو ظاهر في اختياره ولأن ترك النظر هنا قطعاً فلا يحضره ظهور الإبرة  
 مصلحة فتوقف ذلك فطر إلى شفقة الأنوة أنه في ظاهر كلامهم أن الأب إذا كان معروفاً بسوء  
 الاختيار لم ينعقد بغير عقد باطل من المثل ولا يكره في الصغيرة بغير فاحش ولا من غير الكفر فيها  
 سوا كان عدم الكفاة بسبب المعنى أو لاخته لو زوج بقتة من فقير أو محترق في حرفة دينية ولم  
 يكن كفواً المقعد باطل بقصر المحقق في الكلام كلامهم على الفاسق لا ينبغي وقد وقع في أكثر  
 الفتاوى في هذه المسئلة أن النكاح باطل فظاهر أنه لم ينعقد وفي الظاهرية في نكاحها ولم  
 يقل الله يا طاهر حتى وكذا قال في الأخيرة في قولهم فالنكاح باطل أي بطل انتهى كلامهم والمسئلة  
 شهيرة والله أعلم **مسألة** في رجل خطب من آخر بنته البالغة العاقلة وسلم المهر وقبل الأب من قبلها  
 إلى الخطيب ونصر المهر وما بقي إلا العقد فرجع الأب بطر وخطب المخطوبة الأولى فله الرجوع في ذلك  
**باب** المصريح به في كتب المحققين وهو حرمه الخطبة على خطبة الخبر قال في المصنف في المهر  
 البينة عليه ولم يرد الاستيلاء على سوء الغير فهو من الخطبة على خطبة الغير وإن كان ذلك محرمًا لم  
 يرد فيه حد عقوبة الغير وكما في الخطبة يخرجها لأنها لا تملك المصاهرة بغير الجواب القادر  
 على المصاهرة **مسألة** في المرأة زوجها الصغيرة من صغيرة سنها سبع سنوات

لأن



أوردون ذلك ثم معلوم مع وجود عهده وامكان مراجعته فانت اليت بعد شهرين  
 أو ثلاثة قبل أن تجبر عهده عهده هل يلزم النكاح أم لا **الجواب**  
 لا يلزم النكاح منها لأن الأمر لا يملك تزويج ابنها مع المولى المذكور فبطل النكاح بموت المولى عليها  
 قبل الجواز لا لأنه ككاح موقوف وهو بطلان به والله **سئل** في صغيرة زوجها مع وجود أبيها  
 قلما علم لها النكاح هل يرتد به أم لا **الجواب** نعم يرتد النكاح برؤاها حيث لم يكن عليها عينة فيوت  
 الكفر الخاطب بانتظاره والله تعلم **سئل** في صغيرة زوجها حالها ضلخت ربت النكاح هل  
 يرتد بها أم لا **الجواب** إن كان لها ولي عصبة فزوجها الله معه يرتد بها إذا بلغت وإن لم  
 يكن لها عصبة قلما خيار العتق والقضاء والله أعلم **سئل** في صغيرة لها اخوان شقيقان بالغان  
 عاقلان أحدهما الأصغر منهما من الآخر فهل إذا تزوجها الأصغر يتأخى به الآخر الأكبر سنا أو يتخذه أم لا  
**الجواب** نعم يتخذه النكاح الأصغر حيث لم ينفذ فيه شروط الولاية ولا يرد ككاحها بغير الأخ إذا  
 في الولاية فكل منهما أن يتفرق بالنكاح وحالها في الله أعلم **سئل** في سبعة لها أربعة أبناء  
 هم كاهن في القوة والدرجة سواء عقدوا أو لم يعقدوا عقد ككاحه عليها لنفسه لم يملك بشره شهود  
 حل يتفقد ككاحه عليها وليس بعتقهم **سئل** ليس له ربه وهو مائة تعدد الأولياء المتساوين  
 قوة ودرجة والله أعلم **سئل** في صغيرة من غير عتقها أم أب وهو عصبة عليها هل يملك  
 ويملك منها أم حلقة وإلى عصبة غايب فولاية النكاح لمن جرت **الجواب** إن لم يكن استطاع  
 وإي إلى المولى فلا يملك حلقة منها إلا كاح بل الولاية له ولا فقد نقل في الحجر العتقة إذا لم الأب لولي  
 في التزوج والله أعلم **سئل** في كبر مشهورة لم يباح بعد لها أم عازية ولم تفر من زوجة بحولها أو لم  
 وأم أب عازية وعده من زوجة يا جنبيه في يجبرها منهن وفي زوجها منهن **الجواب** الحضانة  
 والتزوج للأم حيث لا عصبة لها أما التزوج فلما صرح به أحاديث المتون فالجدة يقولون إن لم يكن عصبة والولاية  
 للأم وهو ظاهر في تقديم الأم على الأب فإنه هذا الترتيب يعني ترتيب الأكثر هو المقتضى كما في  
 الخلاصة وحكي عن جواز زواجه وعمر العتق تقديم الأم على الأب ولا بأس في قول لا ينبغي أن يخرج  
 ما من العتقة من تقديم أم الأب على الأم على هذا القول انتهى فتدبر به ضعف ما في العتقة لأنه  
 مقابل ما عليه العتق وأما الحضانة فلأن ظاهر الرواية أن الأم لها حق في حضانة ولولم يباح تحيض وحل

ملام  
زوجها كذا

الولاية

الولاية المختارة المقابلة لهذه والمشتهرة أنها تدفع الأب فحله إذا  
 كان أب أو عصبة والموضع هنا لا عصبة فافهم والله أعلم **سئل** في صغيرة  
 زوجها أوصها فبطلت فاختارت العتق بخيار البلوغ فادعى الزوج أن لها  
 زوجها بالوكالة عن أبيها فلا خيار وادعت أنه زوجها بالولاية لعينه فبطلت  
 العتق ولها الخيار فهل إذا أثبت الزوج دعواه يبطل خيارها أم لا وهل إذا أركان له  
 بينة وأراد تخليعها على ذلك يتحلل أم لا **الجواب** نعم إذا أثبت الزوج دعواه يبطل  
 خيارها لأنه لا يكون ناسبا عن الأب كان الأب هو لمباشر النكاح وقد تصور أن  
 غير الأب ولقد إذا تزوج الصغير والصغيرة مع وجود أحدهما النكاح بقتله ونسبته  
 الولاية بالعينة المجهولة لذلك فلا خيار للبلوغ لأنه زوج بالولاية وإن لم يكن كذلك  
 حل زوج بعد توكيل سابق فلا خيار لهما ومثل الوكالة السابقة لأختة لا حل  
 أنه إذا كان بطريق النيابة لا خيار وإذا كان بطريق الولاية فلم يملك خيارا وعليها عليه  
 العتق في المسائل الستة يجب أن تحل في العتق العام لا أنه على من الخير وهو توكيل الأب  
 للأخ فافهم والله أعلم **سئل** في بالغة عاتلة خطبها أخوها زوجها الغير كغيرها  
 لأبيها أو أختها وفيه النكاح بعدم الكفاءة أم لا **الجواب** نعم إذا اطلب الأب ذلك  
 فرق القاضي بينهما وبين الزوج في ظاهر الولاية سواء دخل بها الزوج أم لم يدخلها المقلد  
 أو ظهر حلها ولا مهر لها قبل الدخول وروى الحسن بن الإمام أنه لا ينفذ النكاح من  
 أصله قال في الحاشية وهو المختار في زماننا إذ ليس كل قاض بعد له ولا كل ولي بحسن  
 المرافعة في الجسور بين يدي القاضي فذلك فسد الباب بالقول بعدم لا نفقاد  
 أصلا انتهى وهذا إذا زوجها لغرضها إذا كان غيرا فغيرا فغيرا فغيرا فغيرا  
 بردها ولا حلية إلى التفرق ولا عز من الأب لأنه فصولي وإن لجازت فهو ككفاشرا  
 بنفسها فلا يبرها طلق العتق والتفريق من القاضي فيعرق بينهما على ظاهر الرواية وعلى  
 رواية الحسن لا حلية إلا ذلك لوقوع النكاح غير نافذ أصله والله أعلم **سئل** في بكر  
 بالغة زوجها أمها من غير كفواً إذا نفقها فقتل من له حق لا عز من كفاشرا منهم  
 ثم زوجها من كفواً إذا دخل بها هل يصح النكاح الثاني وليس للأول معارضتها **الجواب**

فمنه ما افتتق خطبة النكاح  
زوجها كذا

يترك بينهما على  
ظاهر الرواية

فمنه بكر بالغة زوجها  
لأنها من غير كفواً إذا دخل بها



من نكحت غيره كقولها رضائي ليا دنيا

تزوج بجد لها ما ذكرها كثيرا ونكحت غيرها كقولها رضائي ليا دنيا  
وفيها اختلاف الفتن في فاقه كثير بعد ما انقاده أصلا وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة  
فتو المراج من رواية القاضي وغيره واختار للفتن في زماننا رواية الحسن وفي الثاني  
والدخيرة ويقوله لخذ كثير من المتأخرين لأنه ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي يحسن  
والجنيون بين يدي القاضي مذهب فسد الباب بالقول بعد ما انقاده أصلا انتهى وقد  
أكثروا على أن من النفل وهذه المسئلة فعلى هذا الكلام هو الثاني لعدم انقاده الأول  
وأما على ظاهر الرواية فإن كان الولي لا يرضى ففسخ النكاح في ذلك يحتاج إلى قضا القاضي  
فإذا لم يوجد ففكاح الأول باق إلى أن يرضى القاضي بالتعريف بينهما بطلب الولي فيفرق  
بينهما وبين الأول ويجوز عقد النكاح الثاني إن شاءت وجهنا على أن الفتور على رواية  
الحسن فالجواب ما بقا الثاني أحسن والله أعلم سئل في سبعة قاصرة عن درجة البلوغ  
ولا عصية لها ولها أم هل للأب تزويجها بغير المثل من كفو رجل شيخ بلدها أن يجبر  
عليها ويمنعها التزوج ليرزقها هو من أراد به بأكمل مهرها أم ليس له ذلك ويمنع غيره  
أجاب نعم للأب أن تزويجها وهي مقدمة على جميع ذوي الأرحام عند أبي حنيفة رحمه الله  
الحاكم أيضا وأما شيخ بلدها فلا قابل بولايته في النكاح من سائر الأعيان فإن تزوج على  
ذلك كان كاحد باطلا وأكله للمهر انما يأكله بطله الفار والعيبر باجماع فقوله للشرع  
الشرع عن البشير الذي يرضى عنه من ذلك فإذا لم يرض عنه فهو بغير شك هالك  
والله أعلم سئل من طرف رجل من فضلا الشافعية اسمه حسن عن تزويج الأخت لأب  
أخته القاصرة حيث لأب ولا جد ولا شقيق قايلا الأخ المزوج فاسق ولا ولاية  
للأخت عند الشافعية ولا يصح عندكم من غير الأب والجد تزويجها بدون مهر المثل وقد  
اشكلت المسئلة على مرادك لا حياط عقدكم حيث لا يسيل إليه عندنا **أجاب** نظما

يا حسن الأقوال ولا تفعل ١ ومن له لها نفل لأحوال  
ومن هو خصال الكمال ٢ مع وزج رجل عن مقال  
قد وصل المكتوب يا الفضل ٣ وفيه ما لا يخفى بعد العدل  
وعقد غير الأب والجد وما ٤ يقول نعم إن العلم بالعلماء

الزوج

المسئلة المذكورة في شرح الطحايات

أجله صاحبها يلزم تأجيله لا في مسألة ذكرها صاحبها في كتابه بل في  
والله أعلم **سئل** من غنوه من الشيخ صالح بن صالح التنوير عاصره يقول  
الفتور إذا تزوج رجل بنتا زيد ولم يسم لها مهر أهلها مطالبة بمهر مثلها  
أو يقال لها أصبري حتى يطاها أو يموت فالمرجو أن يرضى هذه المسئلة ولا طاع في  
الجواب في هذه المقام بالامر ليدل على الكلام **أجاب** هذه المسئلة مخرج بها  
الزباني والكلام لا يملك وإن الساعية وصاحب كمال الدولة وغيرهم قال الزباني في  
شرح قوله وإن لم يسمه أو نفاه فلها مهر مثلها أي وإن لم يسم المهر في العقد أو نفاه  
فلها مهر مثلها إن وطئ أو مات عنها وكذا إذا ماتت هي لأن الواجب بالعقد ومثله  
مهر المثل ولهذا كان له أن يطالب به قبل الدخول فيؤكد ويتقرر بموت أحدهما أو ما  
لدخول على ما مر في المهر المستحق في العقد وقال الشافعية لا يجب بنفس العقد شيء وكذا إذا  
لدخول والموت عند بعضهم انتهى وفي فتح القدير في شرح قوله ولها أن المطالبة  
تعلق من مهر المثل فلا ولا مسلم أن ما سلم للمدخل بها مقابلة البضع بل يقبلها  
المعتد على نفسها الملحق به لما لا في قوله تعالى ان تبنتوا باموالكم محضين لمعدا  
كان لها المطالبة به قبل الدخول غير أن بالدخول يتقرر ما كان حاشق السقوط وفي  
شرح الشيخ لابن مالك فإن لم يسم في العقد مهر أو شرط أن مهر فوجب مهر المثل بالعقد  
إن دخل بها أو مات لا بالدخول قال الشافعية إن دخل بها جيب مهر المثل وإن مات لا يجب  
بغيره انتهى فقد جعل العقد بسبب الزوج والدخول والموت انما هو موكد أن لم كما  
في صورة التهمة العقد موجب واحد هو موكد أنه هو قبل غير متأكد ولذلك بالطلاق  
يعلق نفع المهر في صورة التهمة ومهر المثل في عدمها ولا شك أن لها في صورة  
التهمة المطالبة قبل وجود أحدهما كما هو مخرج به في كلامهم قاطبة وفي فتح القدير  
أيضا ويرى الجمهور مهر المثل لا كالمسئ فيكون رديقا انتهى وقد استعمل أصحاب المتن  
في مثل هذه الصيغ في صورة التسمية في الحداية فلها المهر إن دخل بها أو مات  
وفي ملحق الأجر لزم للمسي بالرجوع أو موت أحدهما ونصفه بالطلاق قبل الدخول وفي مذهب

مطلوع ولم يسم مهرها



الكثرة وان ستمها او دوتها قلها عشرة بالوطين او موت ويحكم في اجتهاد الموت  
والحاصل ان احكام الموتون سواء في التغيير لزوم المسمى وفي لزوم من المثل بالجماع  
وذلك ان يلحقها يتأكد لزوم البذل فكان قبل لان ما كان على شرف السقوط بالطلاق  
لان الطلاق قبل الذبح واجب فساد بسبب الملك اما في الكفر صورة عدم التسمية  
او في النصف في وجوبها كما اشار اليه في فتح القدر فاذا لم يرد بطلاق فالسبب  
موجب لا يشترط الذمة قلها للطالبة وذلك لان المهر واجب شرعا كما قلنا  
يحتاج الى ذكره ان لم يسم ابانته لشرط الحمل لاظهار خطره فلا يشترط ان يد او اخذنا كذا  
شرعا باظهار شرفه مرة باظهار الشهادة ومرة بالزهر لان كذا اشار اليه في الفقه فلو لم  
تسلم نفسها قبل قبض مهر المثل لم تمت لان ستمها به وجوبه وان البذل فيه وهو لا يجوز  
فالذبح او الموت شرط في تقريره وتأكده لا في حصول وجوبه ولا يخفى ان قولهم يجب ان وجب  
او مات لا يفيد في الوجوب بعد ما انما هو مسكوت عنه فقد تقرر في الاصول ان التلخيص  
لا يوجب لعدم وجوبه من غير شرط الموت في المحرم عند المهر والحاصل ان ستمها هذه الصياغة  
ان الشافعي رحمه الله لا يقول بوجوب ستم في الموصونة بالموت على ما نقله علما عنه ولا في  
المحتاج للنزول وان مات بعد ما قبلها ابعث قبل التلخيص والوطى لم يجب من المثل والاشهر  
كالطلاق قلت الاظهر وجوبه والله اعلم قال الحنفى في شرحه لان الموت كالموت في تقرر المسمى  
فكذا في ايجاب مهر المثل في التلخيص انه كذلك ما كان وهو بعد ما في صورة في المهر فادعوا  
بذلك تحقيق الحاجة كما هو اعمد اعمد فيما يحالون فيه فقد ظهر من هذا القول نقلا وتفسيرا  
والله اعلم شلة الرجل يدعي عليه مهر زوجته المثل ويثبت باقراره او بالبينة هل القاضي ان  
يجسه مع دعواه لا عسار ام لا ايجاب هذه المسئلة اكثر على اونا الكلام عليها وفيها  
اختلاف الفتوى اما الموتون وهو غالبا لا يمتشي الا على ظاهر الرواية في فاطمة على ان القاضي يجسه  
في المهر للمهر يطلب للمهر قالوا ان الاقدام على الالتزام دليل الياسر وخصان ذكر في ادب القاضي  
ان القول بوجوب المثل لان العسر اصل في ستم ادم والمردون فتمسك بالاصل والمطالب يدعي  
امرا عارضا فيكون القول بوجوب المثل وذكروا في المبسوط فيما اذا وجب له ان يدا على ايسر عيال  
كالمهر وبدل الخلع فالقول بوجوب المثل في ظاهر الرواية انتهى وقد سبب كل من القولين

القول بوجوب الزوج  
على المهر المثل

الظاهر الرواية

الظاهر الرواية وفي المهر لا يجزم بعد كلام كثير في المسئلة وسوق ثلاثة اقوال  
وبه علم ما في المختصر يعني اكثر بخلاف ظاهر الرواية والمختار به ونقل الطرسوسي في  
المسئلة خمسة اقوال هذا ونحن نفق بجسه في المهر للمهر يطلب للمهر من ذيادة على  
ستم سنة اخذها في الموتون وما نشأ والله كان ومن لم يشأ لم يكن ولم يعلم ستم في صورة  
لا تحمل الوطى على ما اشقة على زوجها ام لا وصل بحسن على مهرها ام لا **باب** ليس  
لها نفقة على زوجها اذ هي جز الاحتباس وليس له عليها احتباس وبما اصدده واما المهر فان  
كان موثرا لوجب به وجوب فيه عندنا في ظاهر الرواية وفي القائلين ليس الا ب ليس لطلب  
الزوج على نفقة الصبيرة الى ان تغير بحال يتفق بها وهو مذهب المتأخرين لا في هذه الاكابر  
موسر اول ان كان معترا يجب انتزاعه الى الصبيرة باجماع المسلمين قالوا انتزاعه ان كان ذو عسرة  
فنفقة الميسرة والله اعلم شلة رجل زوج اخر ابنته بتمعة وعشرين غنما فمقتضاها مهر  
مقتضاها شارطا على الاخر ان تزوج ابنته من ابنته البالغ عشرين وعقد لانيه في عتيقه بذلك  
فردلان الكاح في الحكم **باب** كاح لابن قد ارتد بوجهه بشرط الاب ان يزوجه لخالها الذي  
هو ابنته بمقتضى شرط ما لها فيه منع وعقد فواتر بغيره المهر **باب** المسمى في كل مهر فله المهر والله اعلم  
شلة من رجل زوج خاتمه اليتم زوجة ودفع مهرها وواتر والنفقة عدة زوجيته وبلغ اليتم  
فترجها ووطى بها وهو خاتمة الاول فاختار فاشق كاحها قبل الجور ولم يقض القاضي بالفسخ  
بعد فحكم كاحها **باب** اما الاول فكاحها محج وله خيار الفسخ بالبلوغ بشرط القضاء  
وما لم يقض به فهو باق حتى يتوارثان بالموت قبله وكاح الثانية غيره حجة لما فيه من الجمع  
الخاتمة ونبت اخرها واذا انقضى بفسخ كاح الاول بستر المهر الذي دفعه المثل اذ الفسخ  
يختار بالبلوغ ليس بطلاق ويجب التفريق بينه وبين الثالثة لئلا يترد كتاب المحضو اعترار  
بصورة العقد ويجعلها فوطى وان تكرر الاكثر من المسمى ومن مهر المثل اذ الرد ان يجد عليها عقد  
كاح بعد ان شق الفاض كاح الاول لزوال العدة وهو الجمع بين من عزم الجمع بينهما ويثبت  
النسب والعدة بعد الوطى من وقت التفريق ولا نفقة لها عليه فيها الا انه كاح فاسد ولا نفقة في  
عدة الكاح القاسد والله اعلم **باب** الخمس سئل في النبي صلى الله عليه وسلم هل كان عليه ان يساوي  
بين زوجاته في المأكل والمشرب والنوم كما هو عليه **باب** المتصور عليه وكنت الفقه  
وكنت التفسير ان العتم هو المساواة في البيوتة على المهر والمهر لا يكون واجبا على الزوج وقد

تتم على ما في المختصر  
في المهر المثل  
باب في المهر المثل



وقوله الرزق ان القول بوجوده على العلم ولم ينفى بالفتنة الى الغنوم من الالبسة  
الشريفة واما الماكل والمشرب والملبس المحرم عنها بالنفقة عندهم ولا يجب فيها  
الاستورة على الصدقة تارة للنفقة بعد من اعتبار حال الزوجين كالحرم وشروط المعاشرة والكثرة  
في تحمل العلم سئل الرجل اذا سافر من بلدة له بها زوجة الى بلدة اخرى فتركها وبين  
الاخرى زيادة عن مسافة العشرة فماذا وجب له في هذه الحالة من نفقة لزوجته  
عقد اقامتها في البلد الاخرى ام لا **اجاب** لا يجب عليه ذلك وما مضى فهو صدر قال في المسحوط  
وان سافر الرجل الى بلد اخر فتركها فقامت طالبة له الخافرة ان يقيم عندها  
مثل المدة التي كان فيها مع الاخرى في السفر لم يكن لها ذلك ولم يجب عليه ايام سفره مع  
اليك كافت معه ولكن يستقبل العدة بشرط ان يقيم في البلد ولو اقام عند احداهما مشرا ثم  
خاصته الاخرى في ذلك فبقي عليه ان يستقبل العدة بينهما وما مضى فهو صدر غير انه هو فيه  
ان لم يكن العدة تكون بعد الطلب من كل واحدة منهما فاما في قبل الطلب ليس من العدة في شيء  
والولي عليه العدة في العدة الا ان كان ما مضى قبل النكاح فلهما لا يعتبر في حق الذي جدد  
نكاحهما فكذا ما مضى قبل طلبة الله والله اعلم **كتاب الرضا** سئل فيما اذا ارضعت  
الصغيرة الرضع ام امه او امرأته هل حرم الله على ابية ام لا **اجاب** لا يحرم الله على ابية  
لانها اخت ابنة من الرضا وقد خرج كثير من اصحاب المتون بذلك كالكثير من المعاصرين  
والعدة ورعيه وتغير الاكسار وصدور الشريعة واكثر كتب المذهب شروطا وصوتا  
وقفاوي كالحزب والادام والفرق وقاضي خان والولي الجية وجباة قاضي خان لا بأس للرجل  
ان يتزوج برضعة ولده ولغت ولده من الرضا لان نكاح اخت ولده من النسب جائز اذا  
لم تكن موطقة فان الجارية اذا كانت بين رجلين فجات بولد او عياد وكل واحد من  
الشركيين ابنة من امرأته اخرى كان لكل واحد من المولدين ان يتزوج ابنة شريكه وان كانت  
اخت ولده من النسب ونظائرهما كغيرهما وفي هذا وجه كبره اذا ارضعت ام امه لا تحرم  
امه على ابية لانها اخت ابنة من الرضا انما يقولون بذلك تبين عدم اعتبار ما نسب اليه  
الولادات الصبي اذا ارضعت امه حرم الله على ابية انما كانت اخت ابنة من الرضا انما  
وكيف تحرم وليست بنته ولا ربيته وقد استحسنوا قاطبة ام الاخرى ولغت الابن  
من قولهم يحرم من الرضا ما يحرم من النسب فقالوا الا افرأخيه ولغت ابية فالقائل يحرمه

الرضع

الرضع على ابية غير مصيب بل هو غارق في الوهم الجبيل سئل امرأة ارضعت صغيرة من  
طبعة وللمرضعة اخ شقيق تزوجها هل اذ ارضع امرأته الاقارب شافعي يقولان تزوجها  
وحكم له بصفته الزوج حكما متوقفا بشرط ان يتعد حكمه ويخصه القاضي لغيره ام لا  
**اجاب** يتعد حكمه واذا ارضع الاقارب حنفية عليه قال في التناخانية وما اختلف فيه الفقهاء  
وقضى فيه قاضين بصفته ثم رفع الاقارب اخرين بخلاف ذلك في الحقيقة ايضا فقنا الاول  
ولا ينفقه ولو انقضه كان باطلا انتهى واليه علم **سئل** في بكر بالعدة توارى على خطبتها ابنا عمها  
فقد علم بالحكم فاستأجرها انها ارضعت من نذري ولقد علم بها باسما عمه ام لا **اجاب**  
لا يعمل باسما عمه ولا يؤخذ بقولهم الذي قالوه حسدا من عند انفسهم ولكن علم **سئل** رجل اقر  
بصد النكاح ولقد خول بزوجته ارضع من امرأته ابنتها ايضا اخبرت بارضاها  
ثم اكذبها انفسها وقالوا او همنا فهل يصح رجوعها ام لا **اجاب** حيث لم يثبت  
الرجوع على الاقرار لا يفرق بينهما ويصح الرجوع قال في التناخانية نكاحها عن الخطأ ولو تزوج  
امرأة ثم قال بصد النكاح في اخفى من الرضا او ما اشبهه ثم قال ارضعت لغير امرأته كالتزويج  
بينهما استحسننا ولو ثبت على الاقرار هذا المنطق وقاله صنف كذا قلت فرق بينهما ولو وجد  
بعد ذلك لا ينفقه مجوده وفي هذا الاقرار انما يوجب الفرق بشرط الشك عليه  
انما **سئل** في يتيم مضى له ارضع اب اب وليس لليتيم ولا لجد ماله هل يجب له امرأته  
الرضا او يصل بغيره على حدة اجرة ارضاعها ام لا **اجاب** نعم تجب الام على الرضا ولا  
يفرض له حدة جميع اجرة ارضاعها له في ظاهر الرواية ولو كان له ابامعسر ولا مال للصغيرة  
الأم على ارضاعه عند الكل كما خرج به في النسخة عن الحاشية قال لك بالجد المعسر والوجه في  
ذلك ان امه ذات بيسار بالان والمعسر حكم الميت فتجبر وقد خرج الزباني في الحاشية  
فخلا عن الحاشية واد عليه قوله وتجعل الاجرة ديناً على الأب والله اعلم **كتاب الطلاق**  
**سئل** رجل قال لزوجته انت طالق لا يزل فاقض ولا وال ولا عاقل هل يكون باينا ام رجعا **اجاب**  
هو رجعي ولا يملك لغيره من موضوع الشرع بذلك والله اعلم **سئل** رجل قيل له انت طالق  
زوجتك الغيرة المدخولة واحدة او شديتين او ثلاثا فقال ثلاثين غير ناو ولا اهل يقع  
الطلاق ام لا **اجاب** لا يقع حيث يرمى الاستبعاد وقد جرحوا بان كسر الوعد والى جواب  
فكأن قالوا طلقها اكل اطعمها ثلاثين وصيغة المضارع حسيمة في الاستبعاد كما خرج











ملاك  
في حلقه  
لا يجيب  
لما ارى العقر

الحال ولا في المال وادت علي علم ان من علي حال اي ولو غلب في الحال فانهم والمعلم مثل في امرة وكنت  
اباها في طلاقها فقال الزوج خذ ذلك كذا لو طلقها فطلقها من غير اهل يقع الطلاق ويلزم المال لا **الحال**  
ثم يقع الطلاق ولا يلزم المال عندنا في حنفية كما يعلم من كلام الحنفية وغيره وعبارته في قولنا الطلاق في ذلك الف  
الخطبة ولك ان فعلت فعدده وقع ولم يجيب المال ولو كحل في ذلك كالأصيل واساق **مثل**  
في رجل طلق زوجته بابينا ورجل عليه مهرها الموهل فالزهر الحاشي فادى الزهر فغيره هل يجيب ام لا يجيب لان  
ثبتت الزوجه ببارة بالينة ورجل اذا كان ذا حرفة لا يقدر على الوفا لامرها تستقط عليه بقدر ما  
يكسب ما يقدر على الايد منه **الحال** لا يجيب اذا اراد في العقر الا ان قامت بيته على بشاره فاذا انقرو  
بيته على ذلك وكان محتزفا يسقط عليه بقدر ما يجلب من حرفة بعد ان تذكر له كفايته من النفقة  
وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ولا يعلم **مثل** في رجل خلف قاض من نفقة هذا الزمان بالطلاق  
من زوجته ان ياتيه غذا يكفها ما لا يجهل يحصل لا يأخذ ونزولها فكان مدعا عليه فحسم الشرطه  
ومقصود من معنى هذا هل يحتك ام لا **الحال** لا يجيب في حاشية والناظر اخاثيره والنفقة وغيرها  
قال الامام ان لا ذهب تكم الدية الى منزله فامر من طلق فذهب بهم بعض الطريق فاحتكم للمفسر  
فحسم لا يجيب وفي العتية ان لا يخلو هذه السنة في الزوجه بتمامها فمضى ولم يتم حشدا ولو حسم السلطان  
لا يجيب فمدان الزمان صريحان في واقعة طلاقها ولا يعلم **الحال** في طلاق للدهون هل هو يقع ام لا  
وما تضمنه الموهوش وهل القول قول الزهر ام لا **الحال** صريح في اننا تارخا فيه اختلاف في شرح  
الحاوي بعد موقوف طلاق الموهوش وكذا المحقق ابن العمام وقظه وكذا الجرحم السلام في تركه  
في متنه واعلم انهم اتجموا على ان خير العاقل لا يقع طلاقه الا اذا كان زوال عقله بسبب السكر  
هو مقصود فانه يقع طلاقه رجلا له عقدا فدخل في غير العاقل كل من زال عقله بجنون او غلبة او مرض  
او اغما او وهش او جنون او معروف والغير قللة الفهم واختلاف الكلام وفساد التدبير وكذا  
بسبب اختلال العقل فيسببه مرة كلامه كلام العقل ومرة كلام المجانين والبرام على يدي  
فيما العليل والوهش ذهاب العقل من ذهاب اوله وغلط من ضربه في هذا المحل بالتحريم لا يلزم  
من التحريم وهو التردد في الامر والعشا ذهاب العقل قال في النفاوس بهش كمرج فهو ذهني غير  
او ذهني حله من ذهاب اوله انتم **الحال** فالموهوش هنا الذهاب العقل بسبب حشها فادخلت ذلك  
على التنويه في حكم بين طلاق الجنون وبين طلاق من ذكر والحكم في الجنون اذ لو عرف ان من مرة  
قطعت وقال عاوي في الجنون فتكلمت بذلك واتا بجنون لان القول قول بهشته وان لم  
يعرفها بجنون من لم يقبل قوله كافي في حاشية والناظر اخاثيره وغيرهما فظهر لك من هذا ان

الموهوش

الحال

الموهوش ان عرف منه الذهني من القول قول بهشته وان لم يقبل قوله فقولها قضاء لا يثبت  
اذا القابت بالينة كالقابت عيانا اما ديانة فيقبل لان خبر نفسه فاعتقدهم هذا الخبر  
فانه مفرد ولا يعلم سئل في غير مدخولة على زوجها تركيل شخص بطلاقها اذا طلقها عدة كذا  
وغاب المدة المعتبرة هل يصير وكذا لا يقع طلاقه عليها ولها المهر الزوج من غير تزويج **الحال**  
ثم يصير **الحال** بالينة بالطلاق لسخة تعلقت الوكالة بالنيابة في طلاقها ولها المهر الزوج من غير تزويج  
وانه اعلم سئل في رجلين خلفا لهما بالطلاق الثلاث على غلام ابن ابن ابيهم دخلوا بالطلاق  
عليه ابن ابن محمد فثبت ابن ابن محمد ومحمد بن ابيهم المذكور في طلاقه على الحال ان ابن  
ابراهيم حيث اراد بالابن ابن ابن ام لا **الحال** لا يقع عليه الطلاق ويصدق بانه كالموكل ان  
مولى فلان وهو مولى مولاه وقد نواه وكذا الخلف ان هذه اخته ونحو الاختية في الاسلام كالموكل  
هذه من الفرع من صاحب النكاحاثيره وغيره من ائمة الاسلام وقد قرر ان ابن ابن يسجدنا  
وهذا ما لا يشك فيه ولا ايرها من عند ذوي الاقدام وحيث نوبنا اجمل الكلام صدق على اعادة ذلك  
المرام وانظر القول الثاني بيننا بيننا بيننا وواقعة طلاقها في الحكم من الفرع المذكور بيننا  
والعلم **الحال** في رجل خلف بالطلاق الثلاث من زوجته انه ما عرفت في منبره كذا انما اذ عرفت  
ابنه على برة فيها وهو يبد له ويغيب ويعينه لا في نفس كمرج يقع عليه الطلاق ام لا يجيب  
قوله وان خلفه على فعل نفسه اذ هو عايبا بنفسه **الحال** بحيث لم يباشر فعله الا بهوش  
الآخر بالمرح بالمعروف لا يقع عليه الطلاق ولا يراه لان المعروف في زماننا بحيث لا تطلق عرفا  
الا عليه فلا يصح الدليل باقراره حشا ويقال لا بد من انا احرق فهو عرفا فليمن احصاها من اوهو  
ظاهر ولا يعلم سئل في رجل خلف بالطلاق انما يسكن في البيت الغلابي عقب الزول من الكور  
الا كذا فلا تزل من الكور ويسكن كنفه المذكرة فيه عقبه ثم خرجت منه في ثايف  
ليلة وسكنت كنفه الاخر كنفه فهل يحتك ام لا **الحال** لا يحتك لا خلا لاله ان يسكن  
المزول فيه عقب الزول وذلك لان الحوا وفيه عدم سكنا عيها عقب الزول فاذا  
وجد سكناها عقبه لم يصدق على الثانية انما سكنت عقب الزول بل سكنت عقب السكون  
لاولى فانتفى شرط الحنك كما هو ظاهر ولا يعلم سئل في رجل عازب في الزواج اخته عيها  
له اصرها رجلا زوج نفسه المذكور بالطلاق الثلاث ان لا ينزل له مادام صهره ناولا بالانزال لا انما المهر  
فهل يحتك يدخل بغير اذنه او اذنه ويسكن ام لا يحتك واذا لم يكن له نية او نوي حقيقة المنازلة  
هل لا يحتك وخوله عليه كاشر لكونه لا يبعد منازلة لا حقيقة ولا عرفا **الحال** لا يحتك على حال

الحال







فتدري انك قد جازيت فلان قد جازيت **باب** القول قولها فترث لانهم قد جازيت  
 الحومان وهو يتكر فيكون القول لها يسجنها وعلى الورثة البينة واما علم سئل في جماعة  
 يطبخون الصابون وصنع عدهم رجل زيتا وامرهم ان يطبخوا له ففعلوا عليه ببعض على  
 ففعلوا بالطلاق انهم لم يطبخوا له بعد هذه الطبخة التي على النار ليقولن زيتا من عدهم  
 ويحكمون الا بالاباشا قبل ان يطبخوا له بعد الطبخة التي على النار ولو جرت زيتا يقع عليه الطلاق  
 ام لا الطلاق في عينه **باب** لا يقع عليه الطلاق لوقوع الغيل تحت الاطلاق ولا يعلم **سئل** رجل  
 قال لزوجته روي طلق وكرها فلان ناويا بذلك جميع واحدة هل يقع عليه واحدة يمكن الرجعة  
 عليها معها ويدين ام يقع ثلاث **باب** نعم يقع واحدة ويا نة حيث نزلها فقط كما ذكره في بعض  
 في الكتابات وغيره واما علم **سئل** في رجل استأجر من زوجته فطلبت منه الطلاق فقال لها  
 ابرئني فقالت ابرئك الله فقال روي في خمسين سوادا ابرئك رويها من وجهها لا طلاقا هل يقع  
 الطلاق عليه بذلك ام لا **باب** لا يقع الطلاق عليها بذلك لان رويها كاذب ومنه من يفتي  
 بصلح جوابا او روي ولا يدينه من البينة مطلقا سواء كان في حال مذكورة الطلاق او لا وسواء  
 كان في حال الغضب او القضا وهو محتاج الى البينة والقول قوله في ذلك والله اعلم **سئل** في رجل  
 قال لزوجته المدخولة هي علي من الثلاث المحرمة يعني البينة او الدم او لحم ثم رويها ناويا بالطلاق  
 هل اذا قلتم بوقوع الطلاق يكون طلاقا يابنا لا تاركا حيث لم يرويها ولم يرويها من وجهها ولا  
 تحرم الحرة المطلقة ام لا **باب** نعم لانه رويها من وجهها فان قلنا بوقوع الطلاق للباين  
 ولا تحرم الحرة المطلقة المفيدة بنكاح زوج اخر والله اعلم **سئل** في رجل استأجر من زوجته  
 خلعها عليه فقال بثلاث ولم يرويها عن ذلك هل تطلق ام لا **باب** لا تطلق كما لو قال لها انت  
 الثلاث او انت فقط او انت مبي بثلاث ولم يكن في هذا الاخير ناويا له ولم يكن في مذكرته  
 والله اعلم **سئل** في رجل طالت منه زوجته ان يتفقت عليها فقال لها انت محرمة علي ما انت في روي  
 ولا انا زوجك شفع الله عرضك اخرجه من بيتي لميت ابيك فيل تطلق بذلك ام لا  
**باب** نعم تطلق فتدري حوا ان لو قال لها انت علي حرام والحرام عده طلاقا جميع الطلاق وان  
 لم يرويها بان قوله انت حرام مذكور له انت علي حرام وكذا انت محرمة وانا عليك حرام او  
 محرم او حرمت نفسي عليك ويشترط قوله عليك في محرم نفسه لانفسها والله اعلم **سئل** في رجل

تشافر

دري

تشافر مع زوجته المدخولة كرهها وضعت بار وروى لاخيرها فقال لها على الطلاق  
 ما قد روي علي روي لا لك ولم يروي روي لا لك طلاقا وضعت لاهلها اهل اذا ادعاهما  
 طاعته يجب عليها اجابته واذا اعبرت عليه يقع عليه الطلاق ولو رويها من وجهها من غير  
**باب** يجب عليها طاعته وكذا على اولياؤها ان يسبلوها لزوجها ويجزئها عنه لا يبرأ من محرم  
 عليه بهذا القول واذا اعبرت وقدنا بالمر في الطلاق يقع به الطلاق كما اختاره ابن عباس  
 وكثير من المتأخرين فله من رجعتها في عدةها من غير حاجة الى عقد جديد والله اعلم **سئل** في رجل  
 تشافر مع زوجته فقالت له طلق فقال لها روي علي ما انت في رويها من وجهها من غير  
**باب** لا يقع عليها الطلاق لا اذا نواه بقوله روي **باب** لان رويها من وجهها كاي حرم بصلح  
 والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته ثلاثا بخبر شهود ثم ادعى ان قال لا ان يشاء الله تعالى  
 والجماعة تقول طلقها ثلاثا ولم يثبت شي هل يقع قوله ام لا **باب** لا يقع قوله على ما عليه  
 به عماد والغلبة احتياطا في رويها غلب على الناس فيه الفساد والله اعلم **سئل** في  
 شخصين طلق زوجته ثلاثا محتما وكلمة واحدة فهل يقع ام لا **باب** لا يقع عليه ان يطلعه وصل اذا  
 تجزئ له تنفيذ الحكم بعدم الوقوع لطلاق او بوقوع واحدة او بوقوع واحدة او بوقوع واحدة  
 بقدره بشهادة ام لا **باب** يقع عين الثلاث في قول عامة العلماء المشهورين من قهرها او بوقوع  
 مصادره لا عبرة بمن حاله في ذلك او حكم بقولها لقام والرد على الخافى التام لعدم وقوعه في  
 او وقوع واحدة فقط مشهور وان الحكم حاكم بعدم وقوع الطلاق المذكور لا ينفذ حكمه كما هو مقرر  
 مسطور في الخلاصة وكثير من كتب علماءنا التي لا تعد لوقوع الفاضل في طلق امرته فلان اجلة  
 انها واحدة او بان لا يقع شيء لا ينفذ في البينين وغيره في كتاب القضاء ان القضاء على  
 ذلك لا ينفذ بتنفيذ قاض اخر ولو رفع الى الحاكم ونفذه لان القضاء وقع بالطلاق العتمة  
 الكتاب او البينة او لا جماع فلا يبرأ من صحته بالانفاذ **باب** لا ينفذ الا بالجماع وقول بعض  
 الخليلي القائلين بهذا المذهب توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ما يروى عن ابن عباس رآه من صحابكم  
 عن هؤلاء واوعى من غيرهم القول بلزوم الثلاث نعم واحد بل لوجه عدم ارتطافه انقله عن مشهورين  
 نفسا باطلا ما رواه فاجاعهم فله صفة انه لم يتصل عن واحد منهم ان قالوا عن جين امضى الثلاث وليس يلزم  
 في نقل الحكم لاجتماع ما في الفان في كل واحد من في مجلسكم ولعد على انه اجماع سكتوا واما فانبا

مطلق  
 وقوع الطلاق الثلاث  
 كلمة واحدة



فإن العبرة في نقل الأجماع فنقل ما عن المجتهدين لا العوام والمأيد التي توفى عنهم  
صلوات الله عليهم لا يباع عدة المجتهدين والفقهاء منهم أكثر من عشرين كما خالفوا واليهاء  
وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وأنس وأبو هريرة وقليل والياقوت يرحمون الب  
ويستغنون منهم وقد اثبت النقل عن أكثرهم بحجج يافع الثلاث ولم ينظر لهم  
مخالفي فماذا بعد الحق لا الضلال ومن هذا قلدا لو حكم حاكم بأن الثلاث ثم واحدة طلقة  
واحدة لم تنفذ حكمه لأنه لا يسوغ فيه الاجتهاد وهو خلاف لا يختلف انتهى فقد ظهر لك  
بنك أنه لا يجوز لأحد تنفيذه ولا العمل به وإنه لا ينفذ بالاعتدال بل يجب على من علم  
وضع الله من الحكم الحنفية وغيره من يفتقد عدم جوازه أن يبطله بحجج المجتهدين وغيره  
وقد لا تصحوا لم يجعلوا قول من نفي الوقوع خلافا لأنهم أوجبوا الحد على من وطئه في العدة  
قال الشريفي وحكي عن الحاج أبي أرطاة وطائفة من الشيعة والظاهرية أنه لا يقع منها  
الأولادة واختاره من المتأخرين من لا يعيابه فاقى به واقى به من أصله أصح  
أنه وقول المحقق الكمال وقول بعض الأحناف القائلين بحد الزنا صريح في أنهم لم يجعلوا  
عليه وإنما هو قول البعض منهم وهو كذلك فقد اختلف في طهر الله فواده منهم وفتح على بصيرة  
بما وافقت الأجماع من بعد أبيه فهو المصنوع ومن يظن أن يحدله وليامر بشداده علم  
في رجل طاف زوجته ثلاثا مجتمعا في كلمة واحدة فافتتاه سبيل المذهب بعدم الوقوع فاستقر  
معاشرة زوجته بسبب الفتور المذكورة مدة سنتين فهل يهل بافتتاه والفتور المذكور أم لا ولو نقل  
به حكم منه كيف الحال **جواب** لا عبرة بالفتور المذكورة ولا ينفذ قضا الفاحش بذلك ولو نفذ  
الفتور يفتقر على حكم المسلمين أن يبرقوا بينهم قال بعض العلماء وحكي عن الحاج بن أرطاة  
وطائفة من الشيعة والظاهرية أنه لا يقع الأولادة واختاره من المتأخرين من لا يعيابه به  
فاقضى به واقضى به من أصله الله تعالى وأعلم **مسألة** في رجل هو وزوجته المذونة في عياله  
أبيه يشاجر معها فخلى بالطلاق انفاما تاكل في عايلة له أو استمرت به تاكل في عايلة أبيه يقع عليها  
الطلاق أم لا كونها ليست في عايلة له وهل إذا توفي بذلك عايلة أبيه أو انفادها إلى نفسه يجوز  
أن يحنث بطلقة واحدة وله ما يجزئها في عدة أم لا **جواب** بحيث لم تكن في عايلته بل هو عايلة  
على أبيه ونور حقيقة كلامه أول ما كان له نية أصلا لا يقع الطلاق فلا يقع الحد وإن توفي بهيمة

يرطلق زوجته واقفا حيا



مكتبة المصطفى الإلكترونية

[www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)

[www.مكتبةالمصطفى.com](http://www.مكتبةالمصطفى.com)

Source / المصدر :



KING SAUD  
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>